

مجلة ورسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية (المجلد .. العدد .. / ..)

ISSN (ISSN-L):2617-9857 – ISBN :978-9957-67-204-1

اثر الدين العام على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الأعوام (1997-2017)

د. عثمان احمد خليل صوافطه

استاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية المحوسب، جامعه فلسطين التقنيه- خضوري، طولكرم،

فلسطين

o.sawafta@ptuk.edu.ps

الاستاذ مؤيد ابراهيم صلاح شعبان

ماجستير برنامج الاداره العامه، جامعه فلسطين التقنيه- خضوري، طولكرم، فلسطين

moaidshaban66@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2021/..../ م تاريخ التحكيم: 2021/..../ م تاريخ النشر: 2021/..../ م

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الأعوام (1997-2017). حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. واستخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات حسب متغير الدين العام على نفقات التنمية والنفقات الجارية والنفقات العامة في الفترة ما بين 1997-2017. وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: ترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص ، وتشجيع المواطنين على الاستثمار. وتمويل المشاريع حسب الأولويات الفلسطينية والجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني ، وزيادة حصة نفقات التنمية في الموازنة الفلسطينية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحفيز الاستثمار لتلافي البطالة. بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام وفق استراتيجية تنمية شاملة ونشر كافة التفاصيل والجداول المتعلقة بالدين العام والدائنين والأقساط والفوائد.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الدين العام، النفقات التطويرية، النفقات الجارية، النفقات العامة.

The impact of public debt on government spending in Palestine during the years (1997-2017)

Dr. Othman Ahmed Khalil Sawafta

Assistant Professor, Department of Computerized Financial and Banking Science, Palestine Technical University – Kadoorie, Tulkarm, Palestine

o.sawafta@ptuk.edu.ps

Mr. Moaid Ibrahim Salah Shaaban

Master of Public Administration, Palestine Technical University – Kadoorie, Tulkarm, Palestine

moaidshaban66@gmail.com

Abstract :

This study aimed to identify the impact of public debt on government spending in Palestine during the years (1997-2017). The study relied on the descriptive and analytical approach. And used the statistical analysis program SPSS, The results of the study showed that there were statistically significant differences in the trends according to the public debt variable on development expenditures, current expenditures and public expenditures in the period between (1997-2017). The study made the following recommendations: Rationalizing public and private consumption expenditures, and encouraging citizens to invest. And financing projects according to Palestinian priorities and economic feasibility at the national level, and increasing the share of development expenditures in the Palestinian budget in order to promote the Palestinian economy and stimulate investment to avoid unemployment. In addition to that, rationalizing government spending in general in accordance with a comprehensive development strategy and publishing all details and schedules related to public debt, creditors, installments and interests.

Keywords: Government spending, public debt, development expenditures, current expenditures, public expenditures.

مقدمه الدرسة وخلفيتها النظرية:

انقسمت دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية من حيث مستوى الازدهار الاقتصادي ودرجة التطور والنمو الاقتصادي ورفاهية افراد المجتمع ومستوى تشغيل الايدي العاملة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى قسمين دول متقدمة ودول نامية، ان الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة بدأت بالاتساع تدريجيا حيث استطاعت الدول المتقدمة من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي في حين عانت الدول النامية من الركود الاقتصادي وتحقيق معدلات متدنية من النمو الاقتصادي (الخصاونة، 2014).

تعتبر مشكلة عجز الموازنة من المشكلات المالية الرئيسية التي تواجه الميزانيات العامة لكثير من الدول النامية. ولما كان مؤشر الدين العام بصفة عامة والدين المحلي بصفة خاصة يرتبط بعلاقات قوية وهيكلية بالموازنة العامة ومعدل العجز فيها. لذلك اصبح من المنطق محاولة الربط ومعرفة علاقات التأثير والتأثر بين كل من عجز الموازنة العامة والدين العام المحلي وتطبيق ذلك على الاقتصاد (محمود، 2017).

يعتبر الانفاق العام ظاهرة طبيعية في المالية العامة. والنمو الحقيقي للإنفاق العام يعتبر ان هناك زيادة في نسبة السلع والخدمات التي تقدم من قبل الدولة للمجتمع او تحسب مستوى الخدمات العامة القائمة وبالتالي فان النمو الحقيقي للإنفاق العام هو التعبير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها. ان زيادة حجم الانفاق العام مع ظهور الازمات المالية والكساد الاقتصادي في الدول النامية ادى الى زيادة الدين العام واللجوء الى الاقتراض المالي من الدول المانحة والعيش على المساعدات الخارجية (الخصاونة، 2014)

وبما يخص الحالة الفلسطينية فقد عاشت فلسطين نكبات متعددة بسبب الاحتلال الغاشم منذ عام 1948، الامر الذي جعلها ان تقبل المساعدات والمنح واللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي . حيث منحت اتفاقية اوسلو التي وقعت بين منظمة التحرير وحكومة الاحتلال الاسرائيلي السلطة الفلسطينية الوليدة صلاحيات مدينة كاملة في المنطقة (أ، ب) وادارة الموارد الاقتصادية في تلك المناطق الا انها سلبت منها قدرا كبيرا من السيادة من خلال السيطرة على المعابر الحدودية وعلى الاراضي التي استخدمتها في المنطقة ج حيث انها تشمل ما نسبته 61% من الاراضي الفلسطينية، كما ان وظيفة الجمارك والقيمة المضافة على مستوردات الفلسطينيين بقيت بيد الاحتلال الاسرائيلي. واكبر دليل ما حدث في عام 2019 حين رفضت

السلطة الفلسطينية من استقبال مستحقاتها من المقاصة بعد ان اقتطعت حكومة الاحتلال الاسرائيلي جزءا من هذه الاموال عنوة تحت ذريعة ما يتم دفعه لعائلات الشهداء والاسرى. تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية فقد مرت بعض الفترات التي ارتفع فيها مبلغ الدين العام سواء الداخلي او الخارجي مقارنة بمبالغ اخرى مثل الناتج المحلي الاجمالي او مبلغ الصادرات وغير ذلك، في حين شهدت فترات اخرى ارتفاع في الدين العام الخارجي بالمقارنة مع الداخلي او العكس، وبناء على ما سبق يمكن تقسيم تطور الدين العام في فلسطين الى ثلاثة اقسام: الفترة الاولى ارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، حيث شهدت الفترة الثانية انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج الاجمالي مقارنة مع المرحلة الاولى، غير ان المرحلة الثالثة شهدت انخفاض حاد نسبة الدين العام مقارنة مع المراحل السابقة (الاتلاف من اجل النزاهة والمساءلة- امان، 2019).

الجدول (1) حجم الانفاق الحكومي وحجم الدين العام الفلسطيني من العام 1997-2019

السنة	العام الدين	العامة النفقات	الجارية النفقات	التطويرية النفقات
1997	403.3	1412.7	312.7	500
1998	548.3	1369.7	489.7	520
1999	648.5	1452.1	978.1	474
2000	863	1668	1199	469
2001	872.6	1435	1095	340
2002	749.1	1246	994	252
2003	849.7	1635	1240	395
2004	1002.3	1528	1528	صفر
2005	1196.9	2281	1994	287
2006	1092	1707	1426	281
2007	1451.4	2877	2567	310
2008	1557.4	3487.7	3272.7	215
2009	1736.1	3375.9	3190	185.9

275.1	2983.2	3258.1	1882.8	2010
296.2	2960.6	3258.3	2212.9	2011
211	3047.1	3258.1	2482.6	2012
168.4	3250.7	3419.1	2376.3	2013
160.9	3446	3606.9	2216.9	2014
176.4	3268.6	3445	2537.3	2015
216.5	3445.2	3661.9	2483.7	2016
257.9	3536.9	3794.8	2543	2017
276.9	3376.9	3653.8	2369.5	2018
200	3436.1	3660.1	2795.2	2019

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التالي:

1. التعرف على حجم الدين العام الواقع على فلسطين من عام 1997-2019.
2. التعرف على حجم الانفاق الحكومي الفلسطيني من عام 1997-2019.
3. التعرف على اثر الدين العام على الانفاق الحكومي الفلسطيني من عام 1997-2019.

مشكلة الدراسة:

يظهر من خلال المعلومات السنوية المأخوذة من سلطة النقد الفلسطينية لعام 2019 ان حجم الدين العام الداخلي والخارجي للسلطة الفلسطينية بلغ (2795.2) مليون دولار امريكي، في حين بلغت النفقات التطويرية (200) مليون دولار امريكي ، والنفقات الجارية بلغت بلغ (3267.2) مليون دولار امريكي. وهذا يشكل مشكلة كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، وكان لا بد من ايجاد حل لمشكلة الدين العام.

ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

السؤال الرئيس

ما اثر الدين العام على الانفاق الحكومي في فلسطين في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019؟
ويستخرج من السؤال الرئيس عدة أسئلة تتمثل في التالي:

1. ما اثر الدين العام على النفقات التطويرية في فلسطين في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019؟
2. ما اثر الدين العام على النفقات الجارية في فلسطين في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019؟

اهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها من خلال مساهمتها في تشكيل معلومات حول خطورة الدين العام على الانفاق الحكومي الفلسطيني، كما انها تساهم في تقديم التوصيات والمقترحات لأصحاب القرار لتحسين الموازنة العامة الفلسطينية والحد من الاعتماد على الدين العام. اما من الناحية العلمية تكتسب هذه الدراسة اهميتها من خلال استخدامها كمرجع للدراسات المستقبلية.

فرضيات الدراسة :

تحاول الدراسة فحص الفرضية التالية:

H_0 لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على الانفاق الحكومي بأبعاده مجتمعة (النفقات التطويرية، النفقات الجارية) في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019 .
ويتفرع منها عدة فرضيات فرعية تتمثل في التالي:

1. H_0 لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) الدين العام على النفقات التطويرية، في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019.

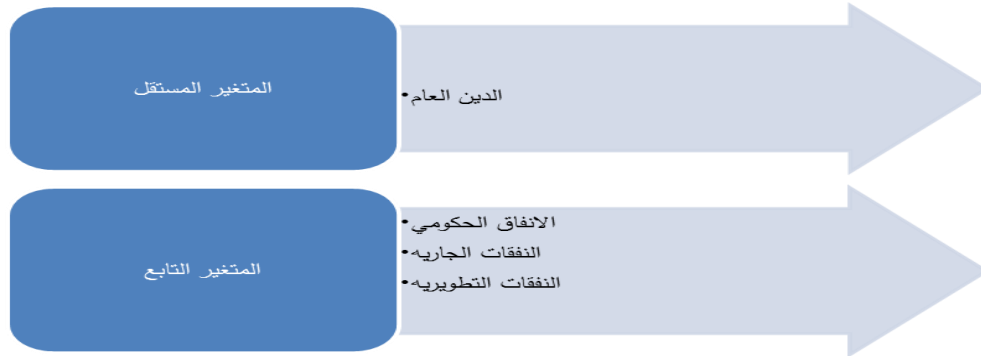
2. Ho1 لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) الدين العام على النفقات الجارية، في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019.

حدود الدراسة:

لقد تمثلت حدود الدراسة في التالي:

1. حدود موضوعية: اثر الدين العام على الانفاق الحكومي.
2. حدود زمانية: تم اخذ الفترة من العام 1997-2019.
3. حدود مكانية: دولة فلسطين.

نموذج الدراسة:



الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

دراسة الوحيدي (2017) بعنوان "الانفاق الحكومي واثره على الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية": هدفت هذه الدراسة الى تحليل اثر العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1994-2015 باستخدام ثلاثة اساليب الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المتعدد حيث تم

الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية بالإضافة الى ذلك استخدام نماذج المعادلات الانية. وظهرت النتائج ان الانفاق الحكومي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي، كما ان راس المال والاستثمار الاجنبي لهم التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي، في حين ان المساعدات الخارجية وحجم السكان والتضخم لهم التأثير السلبي على النمو الاقتصادي. واوصت الدراسة الى ضرورة توجيه الانفاق الحكومي نحو النية التحتية المحفزة على النمو الاقتصادي وضبطه ضمن الامكانيات المالية المتاحة محليا مع العمل على مكافحة الفقر والبطالة من خلال المشاريع المنتجة.

دراسة عبيد (2015) بعنوان " اثر الدين العام على الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013":هدفت هذه الدراسة الى تحديد حجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي والتعرف على مؤشرات المديونية في فلسطين، وتحديد اثر الدين العام على الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والتطويري. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي وذلك بالاستناد الى البيانات والاحصاءات الرسمية حيث اعتمدت الدراسة على بيانات لسلسلة زمنية للفترة 1997-2013. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: انه كلما ارتفعت نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفع حجم النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وكلما ارتفعت نسبة حجم الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي انخفض حجم النفقات التطويرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. واوصت الدراسة الى ضرورة توجيه القروض الى مشاريع تطويرية، وضمان الشفافية والمساءلة في ادارة الدين العام، وترشيد الانفاق الحكومي، وضرورة نشر كافة التفاصيل والجداول المتعلقة بالدين العام وحجم واقساط القروض والفائدة.

دراسة الهزايمة(2015) بعنوان " الدين العام في الاردن: مدى استدامته وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية":هدفت هذه الدراسة الى تحليل واقع الدين العام في الاردن وقياس مدى امكانية استدامته ومعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية عليه، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة (1980-2013). وتم استخدام اسلوبين لإعطاء اصحاب القرار مؤشر استرشادي في رسم السياسة المالية في الاردن. الاسلوب الاول: حساب المرونات طويلة الاجل من خلال المقارنة بين مرونة النفقات العامة والايادات العامة. والاسلوب الثاني: المقارنة بين معدل الفائدة الحقيقي على الدين العام ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. وتم

استخدام السلاسل الزمنية، واختبارات التكامل المشترك ومن ثم نموذج متجه تصحيح الخطأ. وخلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: وجود امكانية ضعيفة لتحقيق استدامة الدين العام في الاردن على المدى الطويل، كما ان جميع المتغيرات الاقتصادية المستخدمة غير ساكنة عند المستوى، ولكنها متكاملة من الدرجة الاولى، واطهرت نتائج متجه تصحيح الخطأ بان معامل سرعة التعديل في الدين العام كان سالبا ومعنويا الامر الذي يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدين العام. وبناء على النتائج اوصت الدراسة الى العمل على ضبط الانفاق العام وتقليل اللجوء الى الاقتراض وحصره في تمويل المشاريع الانتاجية، والعمل على تنوع مصادر الطاقة والتوجه نحو الطاقة البديلة. والعمل على تحسين الادارة الضريبية في الاردن.

دراسة الشمري وكاظم (2015) حيث حاولت الدراسة تحليل الدين العام على المتغيرات الاقتصادية في جمهورية مصر العربية- دراسة للمدة من (2001-2011): هدفت هذه الدراسة الى تحليل الدين العام ومؤشراته والاثار الناجمة عنه في مصر وبيان اثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر من (2001- 2011). واستخدم الباحث العديد من المؤشرات الاقتصادية واستخدم السلاسل الزمنية للوصول الى النتائج، حيث لخصت النتائج الى ان النماذج المقدره في مصر بينت الاثر الايجابي للدين الداخلي في تعزيز الانفاق العام وبالتالي ارتفاع مستوى الائتمان المحلي مما انعكس في زيادة معدلات الاستثمار وتحقيق نمو في الناتج بمعدلات مقبولة مما يعكس عقلانية استخدام الدين الداخلي، اما اثر خدمة الدين الخارجي فكان سلبا على الصادرات وانعكس بشكل طفيف في تراجع وضع الحساب الجاري.

دراسة ابو مدللة، والعجلة (2013) بعنوان " تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011)"هدفت هذه الدراسة الى التعرف على حجم الدين العام وتطوراته وتحديد مؤشرات وتدابيراته وتحليل تطور الدين العام الفلسطيني واثاره على الوضع المالي في فلسطين من خلال مؤشرات الدين واتجاهاته، وتم تقسيم الدراسة الى اربعة اقسام واستخدام مؤشرات للدين العام مثل نسبة الدين الى الناتج المحلي ومؤشرات اعباء ومؤشرات الاقتدار المالي. وتوصلت الدراسة الى نتائج اهمها ان الفترة (2000-2011) شهدت تطورات مهمة في حجم الدين العام اذ زاد حجم الدين بنسبة تغير قدرها 178% وبمتوسط زيادة 14% سنويا وان الدين الداخلي يعتبر الاكثر عبئا سواء على صعيد الفوائد او الاقساط، وتصل اعباءه من عبء

الدين العام الى 92% من العبء الكلي. واوصت الدراسة الى ضرورة سعي السلطة الفلسطينية الى وضع استراتيجية متكاملة لادارة الدين العام، تشمل منهجية واضحة للاقتراض وبما يتلاءم مع القدرات المالية المتوقعة. البحث عن مصادر جديدة لتمويل العجز بدلا من الدين المحلي وخاصة تفعيل وتعزيز دور الإيرادات المحلية والقوانين والسياسات ذات الصلة والوصول الى فائض في الموازنة.

الدراسات الاجنبية:

دراسة Mehra, Mehta (2018) بعنوان " تحليل التفاوتات في الدين العام: تأثير الضرائب والإنفاق الحكومي على الدين العام في الهند بين 2002-2013" هدفت الدراسة إلى تقدير أثر السياسة المالية على الدين العام للفترة من 2002 إلى 2013 في الهند. اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية على المتغير التابع الذي يمثله الدين العام للفترة المذكورة أعلاه. يخضع النموذج لاختبار الفرضيات ويتم حساب النتائج وتحليلها. يشير النموذج إلى أن زيادة الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي سيققل من نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أن كلا المعيارين مرتبطان عكسياً بالدين العام. كما يقترح أهمية توجيه الإنفاق بشكل فعال ومنتج، بدعم من المؤلفات الاقتصادية ذات الصلة لإثبات صحة النظرية للنموذج.

دراسة Alawneh (2017) بعنوان " أثر الإنفاق العام والدين العام على الضرائب: دراسة حالة في الأردن" هدفت الدراسة إلى تقدير أثر الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري والدين العام الخارجي والداخلي على الضرائب في الأردن خلال الفترة 2001-2014. تبنت طريقة الانحدار الخطي المتعددة من قبل برنامج E-views لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (مثلة في الإنفاق الرأسمالي، الإنفاق الجاري، الدين العام الخارجي والداخلي) على المتغير التابع (الضرائب). أظهر التحليل الإحصائي أثراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية لكل من الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري على الضرائب. كما وجدت الدراسة علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين الدين العام الخارجي والداخلي للضرائب في الأردن. قدمت الدراسة عدداً من التوصيات، أهمها للقطاع العام، مع مراعاة الإنفاق الرأسمالي، والإنفاق الجاري، والدين العام الخارجي والداخلي، والتي تؤثر بشكل مباشر على زيادة الضرائب في الأردن. كما ان هناك حاجة لاستخدام بدائل غير تقليدية

لتمويل النفقات الرأسمالية بدلاً من الدين العام الخارجي والمصادر الداخلية ، مثل مشاركة مرابحة الصكوك الإسلامية ، لتمويل النفقات الرأسمالية للحكومة لبناء المدارس والمستشفيات والخدمات الحكومية الأخرى. كما يجب على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار الإنفاق الحالي للإيرادات الضريبية ، في حين يجب تغطية النفقات الرأسمالية بالوسائل غير التقليدية.

دراسة Shabbir, Yasin (2015) بعنوان " تداعيات الدين الخارجي العام على الإنفاق الاجتماعي: دراسة حالة لدول نامية آسيوية مختارة " تناولت هذه الدراسة سلوك سبع دول آسيوية نامية وتحلل تأثير الدين الخارجي العام على إنفاق القطاع الاجتماعي. تشمل مجموعة بيانات الفريق باكستان والهند وبنغلاديش وسريلانكا ونيبال والفلبين واندونيسيا ، وتمتد إلى الفترة 1980-2010. يعتمد التحليل التجريبي على ثلاث معادلات مترابطة لفئات الإنفاق المختلفة ، والتي يتم تقديرها باستخدام الطريقة العامة للحظات. تؤكد نتائج الدراسة الحكمة الشائعة بأن الدين الخارجي المستحق والتزامه بالخدمة لهما تأثير سلبي على الإنفاق العام ، وخاصة على إنفاق القطاع الاجتماعي. هذا يشير إلى أن البلدان النامية بحاجة إلى تعبئة مواردها الخاصة وتقليل اعتمادها على الاقتراض الخارجي إلى أقصى حد ممكن.

التعقيب على الدراسات العربية والاجنبه السابقه:

بعد تفحص الدراسات العربية والاجنبه السابقه استفاد الباحثون في تحديد منهج الدراسه وطبيعه اختيار عينه الدراسه واختيار اداه القياس. علما بان ما يميز هذه الدراسه عن الدراسات السابقه ان هذه الدراسات تتناول معطيات حديثة كما انها تتناول الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من مشاكل كبيرة في هيكلته كما ان اغلب الدراسات ركزت على الدين العام ولم تركز على النفقات اما هذه الدراسه ستركز على النفقات بشقيها التطويرية والجارية.

منهج الدراسه:

اعتمد الباحث على عدة مناهج بما يناسب فرضيات البحث والاجراءات اللازمه للدراسة:

1. المنهج التاريخي: ان طبيعة هذه الدراسة تعتمد على التسلسل الزمني، اذا المنهج التاريخي يساعدنا على فهم الحاضر على ضوء الماضي وذلك للتنبؤ بالمستقبل.
2. المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على وصف المشكلة موضوع الدراسة حيث اننا سنقوم اولا بدراسة الدين العام الفلسطيني، ودراسة النفقات العامة.
3. المنهج التحليلي: وذلك من خلال استخدام نموذج قياسي ودلالات احصائية لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للتحقق من مدى صحتها.

مجتمع وعينه الدراسة:

لقد تم استخدام المعلومات المالية الخاصة بكل من الدين العام والانفاق الحكومي في دولة فلسطين من العام 1997-2019. والمستمد من سلطه النقد الفلسطيني و وزاره الماليه في دوله فلسطين.

أداه الدراسة:

لقد تم استخدام المعلومات المالية الخاصة بكل من الدين العام والانفاق الحكومي في دولة فلسطين من العام 1997-2019، أي تم استخدام السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات. وكانت المعلومات والبيانات المالية مأخوذة من سلطة النقد الفلسطينية و وزاره الماليه في دوله فلسطين.

الاساليب الاحصائية:

لتحليل البيانات تم ادخال البيانات على برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 25 ثم تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لملائمته للبيانات المتعلقة بالدراسة.

تحليل البيانات:

لتحليل البيانات تم ادخال البيانات على برنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 25 ثم تم عمل الاتي:

1. تنظيف البيانات وفحص منطقية القيم.
2. عمل التحليل الوصفي للمتغيرات حيث كانت جميع المتغيرات من نوع المتغيرات ذات التوزيع المتصل وعليه فقد تم استخدام مقاييس النزعة المركزية (المتوسط، الوسيط، التشتت، ...) للتعبير عنها.
3. فحص ملاءمة البيانات للتحليل (الانحدار الخطي البسيط).
4. عمل نموذج الانحدار لكل من الفرضيات على حدة.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تم عمل التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، الجدول التالي يوضح التفاصيل حيث بلغ متوسط اجمالي النفقات العامة خلال السنوات (1997 – 2019) 2629.99 مليون دولار أمريكي، بينما بلغ متوسط النفقات التطويرية 281.23 مليون دولار أمريكي في الوقت الذي بلغ فيه متوسط النفقات الجارية 2305.98 مليون دولار أمريكي، أما الدين العام فقد بلغ متوسطه في السنوات منذ العام (1997 – 2019) 1603.08 مليون دولار أمريكي.

الجدول (2) التحليل الوصفي للمتغيرات من العام 1997-2019

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N
الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	حجم العينة

981.917	204.74	2629.99	3795	1246	23	اجمالي النفقات العامة
124.811	26.03	281.23	520	0	23	النفقات التطويرية
1120.838	233.7	2305.98	3537	313	23	النفقات الجارية
780.732	162.79	1603.08	2795	403	23	الدين العام

ملاءمة البيانات لنموذج الانحدار البسيط:

لفحص الفرضيات سيتم عمل ثلاثة نماذج انحدار خطي بين كل نوع من أنواع النفقات كمتغير تابع والدين العام كمتغير مستقل فيما يلي سيتم فحص ملاءمة البيانات لنموذج الانحدار البسيط لكل من نماذج الانحدار. ولكن قبل فحص شروط الملاءمة سيتم معالجة القيم الشاذة وذلك للتأكد أنها لن تؤثر على قيم معاملات التنبؤ، ولعمل ذلك تم إيجاد القيم المعيارية (Z scores) لكل من المتغيرات لتتم معالجة القيم أقل من -3 أو أكبر من 3. الجدول التالي يوضح مقاييس النزعة المركزية للقيم القياسية للمتغيرات يذكر أنه لا يوجد قيم شاذة بالاعتماد على القيم القصوى والدنيا في الجدول أدناه:

الجدول (3) القيم المعيارية للمتغيرات من العام 1997-2019

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	
الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	حجم العينة	
1.00000000	.20851441	.00000000	1.18626	23	Zscore: اجمالي النفقات العامة
			1.40947		
1.00000000	.20851441	.00000000	1.91308	23	Zscore: النفقات التطويرية
			2.25322		
1.00000000	.20851441	.00000000	1.09822	23	Zscore: النفقات الجارية
			1.77838		

780.732	162.794	1603.08	2795	403	23	الدين العام
---------	---------	---------	------	-----	----	-------------

أثر الدين العام على النفقات التطويرية:

لفحص أثر الدين العام على النفقات التطويرية تم فحص ملاءمة البيانات لعمل نموذج الانحدار البسيط في الخطوات التالية:

العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل:

تم الاعتماد على فحص الارتباط لفحص وجود علاقة خطية بين المتغيرين، الجدول التالي يبين وجود علاقة خطية متوسطة الاثر ذات اتجاه سلبي بين الدين العام والنفقات التطويرية حيث بلغ معامل الارتباط -0.597 .

الجدول (4) فحص الارتباط الخطي بين الدين العام والنفقات التطويرية من العام 1997-2019

النفقات التطويرية	الدين العام		
-.597**	1	Pearson Correlation	الدين العام
.003		Sig. (2-tailed)	
23	23	N	
1	-.597**	Pearson Correlation	النفقات التطويرية
	.003	Sig. (2-tailed)	
23	23	N	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

للتأكد من أن بواقي نموذج الانحدار تتبع لمنحنى التوزيع الطبيعي تم حفظ بواقي نموذج الانحدار ثم تم عمل فحص Kolmogorov Smirnov، بالاعتماد على الجدول التالي نجد أن قيمة (P value) للاختبار تساوي $0.2 > 0.05$ مما يجعلنا قبل الفرضية الصفرية وهي أن توزيع المتغير يتبع للتوزيع الطبيعي.

الجدول (5) فحص التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار للنفقات التطويرية

Tests of Normality					
Sig.	Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
	Df	Statistic	Sig.	Df	Statistic
.007	23	.872	.200*	23	.120

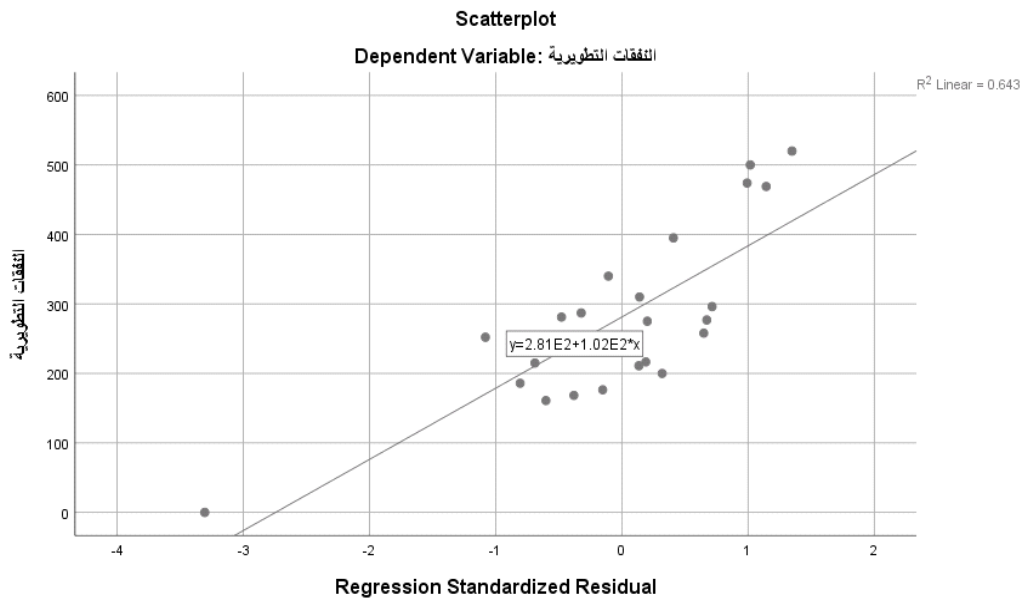
البواقي المعيارية

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

تجانس البواقي:

للتمكن من أداء نموذج تنبؤ الانحدار البسيط يجب أيضا التحقق من تجانس البواقي ويتم ذلك عن طريق رسم العلاقة بين النفقات التطويرية (المتغير التابع) وبواقي نموذج الانحدار البسيط، يتضح من الرسم أن البواقي متجانسة، إذ أنه لا يمكن استنتاج نمط معين من رسم البواقي.



الشكل (2) الارتباط الخطي بين الدين العام والنفقات التطويرية

استقلال البواقي:

يتم فحص استقلال البواقي عن طريق معامل ديربان واتسون في الجدول أدناه، بالرجوع الى قيمة معامل اختبار ديربان واتسون نجد أن القيمة قريبة من 2.0 مما يعني أن البواقي مستقلة أي أن شروط الانحدار البسيط تتحقق جميعها.

الجدول (6) ملخص نموذج الانحدار الخطي للنفقات التطويرية

Model Summary ^b					
Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.494	102.444	.326	.357	.597 ^a	1

a. Predictors: (Constant), الدين العام
b. Dependent Variable: النفقات التطويرية

أثر الدين العام على النفقات الجارية:

لفحص أثر الدين العام على النفقات الجارية تم فحص ملاءمة البيانات لعمل نموذج الانحدار البسيط بنفس الخطوات التي تم عملها سابقا وهي على النحو التالي:

وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل :

تم الاعتماد على فحص الارتباط لفحص وجود علاقة خطية بين المتغيرين، الجدول التالي يبين وجود علاقة خطية قوية الاثر ذات اتجاه ايجابي بين الدين العام والنفقات العامة حيث بلغ معامل الارتباط +0.938

الجدول (7) الارتباط الخطي بين الدين العام والنفقات العامة

Correlations			
الدين العام	اجمالي النفقات العامة		
.938**	1	Pearson Correlation	اجمالي النفقات العامة
.000		Sig. (2-tailed)	
23	23	N	
1	.938**	Pearson Correlation	الدين العام

	.000	Sig. (2-tailed)
23	23	N

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية لنموذج الانحدار الخطي البسيط:

للتأكد من أن بواقي نموذج الانحدار تتبع لمنحنى التوزيع الطبيعي تم حفظ بواقي نموذج الانحدار ثم تم عمل فحص Kolmogorov Smirnov، بالاعتماد على الجدول التالي نجد أن قيمة (P value) للاختبار تساوي $0.2 > 0.05$ مما يجعلنا قبل الفرضية الصفرية وهي أن توزيع المتغير يتبع للتوزيع الطبيعي، وعليه فإن المتغير يتبع للتوزيع الطبيعي.

الجدول (8) التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار للنفقات العامة

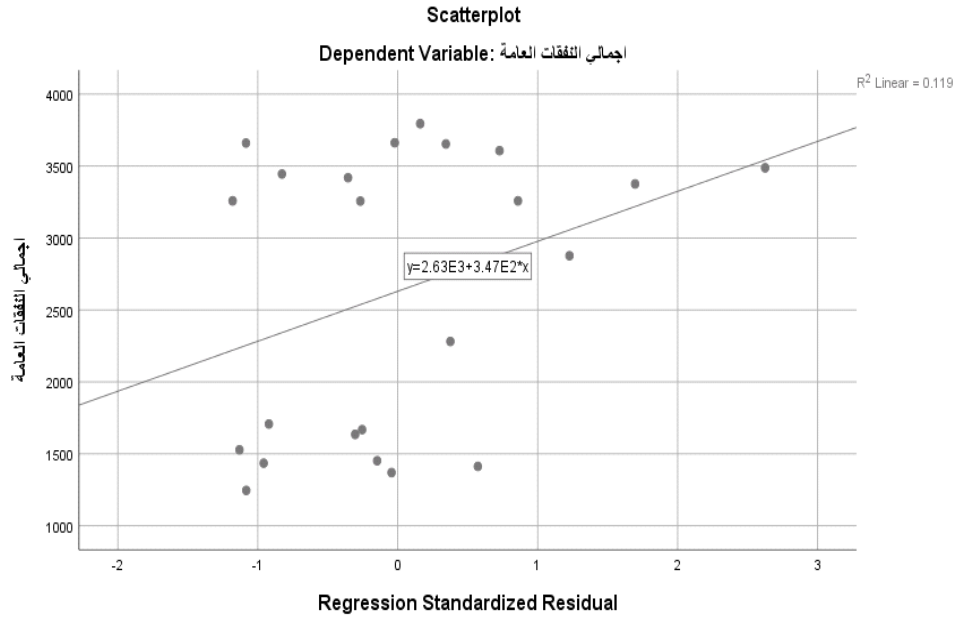
Tests of Normality					
Sig.	Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov ^a		
	df	Statistic	Sig.	df	Statistic
.074	23	.922	.200 [*]	23	.118

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

تجانس البواقي:

للتمكن من أداء نموذج تنبؤ الانحدار البسيط يجب التحقق من تجانس البواقي من خلال رسم العلاقة بين النفقات العامة (المتغير التابع) وبواقي نموذج الانحدار البسيط، يتضح من الرسم أن البواقي متجانسة، إذ أنه لا يمكن استنتاج نمط معين من رسم البواقي.



الشكل (3) الارتباط الخطي للدين العام والنفقات العامة

استقلال البواقي:

يتم فحص استقلال البواقي عن طريق فحص معامل ديربان واتسون في الجدول أدناه، بالرجوع الى قيمة معامل اختبار ديربان واتسون نجد أن القيمة 1.115 مما يعني أن هناك عدم استقلال في البواقي الأمر الذي قد يعود الى استخدام متغير مستقل واحد في النموذج الأمر الذي قد يؤثر على انحراف قيم معاملات التنبؤ عن قيمها الحقيقية ولكن يبقى بإمكاننا الاعتماد على الدلالة الاحصائية للعلاقة مع الاخذ بوجود عدم استقلال البواقي عند تعميم النتائج.

الجدول (9) ملخص الانحدار الخطي للنفقات العامة

Model Summary ^b					
Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.115	347.326	.875	.881	.938 ^a	1

a. Predictors: (Constant),
b. Dependent Variable: النفقات العامة

نتائج التنبؤ باستخدام الانحدار الخطي البسيط:

في هذا القسم سنقوم بعرض نتائج نموذج التنبؤ لكل من الفرضيات وهي كما يلي:

الفرضية الأولى: H_01 : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على النفقات التطويرية، في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019

تم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط كما في الجداول أدناه، وكما يبدو واضحاً في جدول ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن النموذج يمكنه التنبؤ بجزء لا بأس به من المتغير التابع حيث بلغت قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط ($R=0.597$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.357$) ومعامل التحديد المصحح ($R^{2*} = 0.326$) مما يعني ان الدين العام استطاع أن يفسر 32.6% من التغيرات الحاصلة في النفقات التطويرية والباقي يعزى الى عوامل اخرى.

الجدول (10) ملخص الانحدار الخطي للنفقات التطويرية

Model Summary ^b					
Durbin-Watson	Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
1.494	102.444	.326	.357	.597 ^a	1

a. Predictors: (Constant),
b. Dependent Variable: النفقات التطويرية

أما فيما يخص جدول اختبار تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط (ANOVA) فإنه يظهر قيمة (P-Value = .003) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد أن النموذج بشكل عام قادر على التنبؤ بقيمة المتغير التابع (النفقات التطويرية) بقوة تفسيرية عالية عند مستوى الثقة = 95%.

الجدول (11) جدول اختبار تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط للنفقات التطويرية

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.003 ^b	11.655	122321.498	1	122321.498	Regression	1
		10494.752	21	220389.786	Residual	
			22	342711.284	Total	

a. Predictors: (Constant),
b. Dependent Variable: النفقات التطويرية

يبين الجدول أدناه قيم معاملات الانحدار للمقدرات واختبارات الدلالة الاحصائية لهذه المعاملات، من الجدول نستنتج انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 بين النفقات التطويرية والدين العام.

الجدول (12) معاملات الانحدار للمقدرات للنفقات التطويرية

Coefficients ^a						
Sig.	T	Standardized		Unstandardized		Model
		Coefficients		Coefficients		
		Beta	Std. Error	B		
.000	8.744		49.674	434.332	(Constant)	1
.003	-	-.597	.028	-.096	الدين العام	
	3.414					

من الجدول اعلاه نرى ان النفقات التطويرية تتناسب تناسباً عكسياً مع الدين العام و بمعامل قيمته -0.096

الفرضية الثانية: **H02** : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على النفقات الجارية، في الفترة الواقعة ما بين عام

تم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط كما في الجداول أدناه، وكما في جدول ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن النموذج يمكنه التنبؤ بجزء كبير من النفقات الجارية حيث بلغت قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط ($R = 0.944$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.892$) ومعامل التحديد المصحح ($R^{2*} = 0.886$) مما يعني ان الدين العام استطاع أن يفسر 88.6% من التغيرات الحاصلة في النفقات الجارية والباقي يعزى الى عوامل اخرى.

الجدول (13) نموذج الانحدار الخطي للنفقات الجارية

Model Summary ^b				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
377.742	.886	.892	.944 ^a	1

a. Predictors: (Constant),
b. Dependent Variable: النفقات الجارية

أما فيما يخص جدول اختبار تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط (ANOVA) فإنه يظهر قيمة (P-Value = .00) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد أن النموذج بشكل عام قادر على التنبؤ بقيمة المتغير التابع (النفقات الجارية) بقوة تفسيرية عالية عند مستوى الثقة = 95%.

الجدول (14) جدول اختبار تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط للنفقات الجارية

ANOVA ^a						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.000 ^b	172.694	24641647.201	1	24641647.201	Regression	1
		142689.381	21	2996476.998	Residual	
			22	27638124.199	Total	

a. Dependent Variable: النفقات الجارية
b. Predictors: (Constant),

يبين الجدول أدناه قيم معاملات الانحدار للمقدرات واختبارات الدلالة الاحصائية لهذه المعاملات، من الجدول نستنتج انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 بين النفقات الجارية والدين العام.

الجدول (15) معاملات الانحدار للمقدرات للنفقات الجارية

Coefficients ^a						
Sig.	T	Standardized		Unstandardized		Model
		Coefficients		Coefficients		
		Beta	Std. Error	B		
.476	.726		183.163	132.895	(Constant)	1
.000	13.141	.944	.103	1.356	الدين العام	

Dependent Variable: النفقات الجارية

من الجدول اعلاه نرى أن النفقات الجارية تتناسب تناسباً طردياً مع الدين العام و بمعامل قيمته 1.356

الفرضية العامة: **H03** : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على النفقات العامة، في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019

تم بناء نموذج الانحدار الخطي البسيط كما في الجداول أدناه، وكما في جدول ملخص نموذج الانحدار الخطي البسيط فإن النموذج يمكنه التنبؤ بجزء كبير من النفقات الجارية حيث بلغت قيم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط ($R = 0.938$) ومعامل التحديد ($R^2 = 0.881$) ومعامل التحديد المصحح ($R^{2*} = 0.875$) مما يعني ان الدين العام استطاع أن يفسر 87.5% من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة والباقي يعزى الى عوامل اخرى.

الجدول (16) ملخص نموذج الانحدار الخطي للنفقات العامة

Model Summary ^b				
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model

347.326	.875	.881	.938 ^a	1
a. Predictors: (Constant), b. Dependent Variable: النفقات العامة				

أما فيما يخص جدول اختبار تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط (ANOVA) فإنه يظهر قيمة P- (Value = .00) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد أن النموذج بشكل عام قادر على التنبؤ بقيمة المتغير التابع (النفقات العامة) بقوة تفسيرية عالية عند مستوى الثقة = 95%.

الجدول (17) جدول اختبار تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط للنفقات العامة

ANOVA ^a					
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
.000 ^b	154.832	18678217.994	1	18678217.994	Regression
		120635.116	21	2533337.432	Residual
			22	21211555.426	Total
a. Dependent Variable: النفقات العامة b. Predictors: (Constant),					

يبين الجدول أدناه قيم معاملات الانحدار للمقدرات واختبارات الدلالة الاحصائية لهذه المعاملات، من الجدول نستنتج انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 بين النفقات العامة والدين العام.

الجدول (18) معاملات الانحدار للمقدرات للنفقات العامة

Coefficients^a

Sig.	T	Standardized		Unstandardized		Model
		Coefficients		Coefficients		
		Beta	Std. Error	B		
.000	4.382		168.414	738.039	(Constant)	1
.000	12.443	.938	.095	1.180	الدين العام	

Dependent Variable: اجمالي النفقات العامة

من الجدول اعلاه نرى أن النفقات العامة تتناسب تناسباً طردياً مع الدين العام و بمعامل قيمته 1.180

عرض النتائج ومناقشتها:

في ضل نتائج الدراسة وتوصياتها توصل الباحث الى النتائج النظرية التالية:

- معاناة الموازنة العامة الفلسطينية من الضعف وذلك بسبب زيادة الانفاق العام والدين العام.
- تفاقم الازمة المالية بسبب الاحتلال الاسرائيلي وسيطرته على الموارد الفلسطينية الطبيعية والاقتصادية.
- مشكلة الدين العام للسلطة الفلسطينية تكمن في القدرة على خدمة اعباء هذا الدين وبالي اتجاه يتم توظيف القروض. كما ان الاملاءات السياسية والاقتصادية سبب رئيس في الدين العام الفلسطيني.
- وقوع السلطة الفلسطينية في الحلقة المفرغة للدين العام، فزيادة حجم الدين العام يؤدي الى زيادة اعباء خدمة الدين مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة، وبالتزامن مع نقص الإيرادات العامة يزيد عجز الموازنة مما يضطر الى اللجوء الى الاقتراض من جديد.

اما بالنسبة للنتائج التطبيقية فيمكن تلخيصها فيما يلي :

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على النفقات التطويرية، في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019
- يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على النفقات الجارية، في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019
- - يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوي ($\alpha \leq 0.05$) للدين العام على النفقات العامة في الفترة الواقعة ما بين عام 1997-2019

التوصيات :

بناء على ما تقدم من نتائج تقدم الباحثون بعدة توصيات اهمها:

- ترشيد الانفاق الاستهلاكي العام والخاص، وتشجيع المواطنين على الاستثمار وذلك بتوعيتهم لفوائد توجيه المدخرات نحو الاستثمار.
- تمويل المشاريع حسب الاولويات الفلسطينية والجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني، وضمن التوجهات الرئيسية لخطة التنمية الفلسطينية.
- زيادة حصة النفقات التطويرية في الموازنة الفلسطينية من اجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني والتحفيز على الاستثمار لتجنب البطالة.
- ترشيد الانفاق الحكومي بشكل عام وفق استراتيجية تنموية شاملة، وتخفيض الانفاق على الرواتب بشكل عام وخاص وخلق التوازن بين الانفاق والدين العام.
- نشر كافة التفاصيل والجداول المتعلقة بالدين العام والجهات الدائنة والاقساط والفائدة وغيرها.

الشكر والتقدير:

يتقدم الباحث د.عثمان صوافطه بالشكر والتقدير لجامعة فلسطين التقنية - خضوري على دعم نشر هذا البحث .

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: المراجع العربية

ابو مدللة، سميرة، والعجلة، مازن (2013). تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011)،
مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، غزة، فلسطين 21 (1).

الاتلاف من اجل النزاهة والمساءلة – امان، 2019، واقع الدين العام ومتاخرات القطاع الخاص في
فلسطين، رام الله، فلسطين.

الشمري، مايح شبيب، وكاظم، حيدر جواد (2015). تحليل اثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية
في دولة مصر: دراسة للمدة من (2001-2011)، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، 35 (12).

عبيد، عزيزة محمد عبد الله (2015). اثر الدين العام على الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للفترة 1997-2013، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

الفريق الاهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، 2019، واقع الدين العام ومتاخرات القطاع الخاص في فلسطين، فلسطين.

محمود، محمود حامد (2017). قضايا اقتصادية معاصرة . دار حميثرا للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر

معهد ماس للابحاث والدراسات الاقتصادية، 2005

الهزايمة، نجاح حكيمات (2015). الدين العام في الاردن: مدى استدامته وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، الاردن.

الوحيدى، سرين جميل حسن، 2017، الانفاق الحكومي واثره على الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

أبو عيدة ، عمر. (2014). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995 – 2013). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، الصفحات 177 – 149.

بن عزة، محمد (2015) دور سياسة الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر

مجيد، نماء علي، & عطية، احمد صبيح. (2020) التخصيص الامثل للانفاق العام... معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة 2004 – 2018 .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Alawneh, Ateyeh, (2017). The Impact of Public Expenditure and Public Debt on Taxes: A Case Study of Jordan, Accounting and Finance Research, 6(3).

Levan, Cuong, Van, Nguyen, Gauchard, Amelie& Anhle, Duc. (2018). Government expenditure, external and domestic public debt, and economic growth, Journal of public Economic Theory.

Shikaki, I. (2019). The Political Economy of Growth and Distribution in Palestine: History, Measurement, and Applications. The New School.

Picarelli, Mattiam Vanlaer, Willem, Marufueff, Wim, (2019). Does Public Debt Produce a Crowding Out Effect for Public Investment in the EU, ESM.

Shabbir, sadia,. Yasin,. M., Hafiz, (2015). Implications of Public External Debt for Social Spending: A Case Study of Selected Asian Developing Countries, The Lahore Journal of Economics, 20(1).

Mehra, Raghav, Mehta, Shivani (2018). Analysing Public Debt Asymmetries: Effect of Taxation and Government Spending on Public Debt in India between 2002- 2013, IOSR Journal Of Humanities And Social Science, 23(4).